مجتمع

أمطار غزيرة وعواصف تضرب الصين

أفاد المركز الوطني للأرصاد الجوية في الصين، الأحد، بأن أمطاراً غزيرة ستضرب أجزاء عديدة من المناطق الشمالية والجنوبية للبلاد لعدة أيام. وذكرت وكالة الأنباء الصينية «شينخوا» أن بعض المناطق في مقاطعات خبي وشاندونغ وليانونينغ ومنطقة منغوليا ستشهد أمطاراً غزيرة، ومن المتوقع أن تضرب عواصف مطيرة مناطق في جنوبي البلاد، حيث تواجه مقاطعة قوانغدونغ أسوأ تأثير. وجدد المركز الوطني للأرصاد الجوية إنذاراً باللون الأزرق، وهو أدنى مستوى في نظام التحذير من الطقس السيئ المؤلف من أربعة مستويات. (قنا)

زلزال قوي قبالة ساحل شرقي روسيا

وقع زلزال بلغت قوته سبع درجات على مقياس ريختر، مساء السبت، قبالة ساحل الشرق الأقصى لروسيا بالقرب من قاعدة بحرية. وأدى الزلزال إلى إصدار تحذير من حدوث موجات «تسونامي»، ثم تم رفعه في وقت لاحق. وذكرت هيئة المسح الجيولوجي الأميركية أن الزلزال وقع على عمق 29 كيلومتراً أسفل سطح المحيط الهادئ، وكان مركزه على بعد حوالي 102 كيلومتر شرقي مدينة بتروبافلوفسك كامتشاتسكي الروسية، وهي مدينة ساحلية يقطنها أكثر من 181 ألف شخص، وتحيط بها براكين، وتقع على خليج فيه قاعدة غواصات روسية. (أسوشييتد برس)

سوء التغذية يهدد الأطفال والأمهات (فرانس برس)

سوء تغذية حاد

كشفت أربع منظمات أممية، أمس الأحد، عن ارتفاع سوء التغذية الحاد في مناطق سيطرة الحكومة اليمنية بنسبة 34% خلال العام الحالي مقارنة بعام 2023. وقال تقرير مشترك صادر عن منظمات الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، والأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، إن «سوء التغذية الحاد يتزايد بسرعة في مناطق سيطرة الحكومة اليمنية، حيث يعاني الساحل الغربي من مستويات حرجة للغاية من سوء التغذية لأول مرة. يؤثر ذلك على أكثر من 600 ألف طفل، من بينهم 120 ألف طفل يعانون من سوء التغذية الحاد».

ويعزى هذا الارتفاع الحاد إلى التأثير المركب لتفشي أمراض مثل الكوليرا والحصبة، وارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي، ومحدودية الوصول إلى المياه الصالحة للشرب، والتدهور الاقتصادي. وأفاد التقرير بأن «223 ألف امرأة حامل ومرضعة تعاني من سوء التغذية الحاد. إنهاء النزاع المستمر منذ ما يقرب من عقد من الزمن واستعادة السلام أمر بالغ الأهمية لمواجهة تلك التحديات، وبناء قدرة الشعب اليمني على الصمود بعد سنوات من نقص الخدمات الأساسية، والنزوح المتكرر، والنظم الاقتصادية والاجتماعية المحطمة».

ويشهد اليمن منذ أكثر من عامين، تهدئة لحرب بدأت قبل نحو عشر سنوات بين القوات الموالية للحكومة الشرعية، والحوثيين المسيطرين على محافظات ومدن بينها العاصمة صنعاء منذ سبتمبر/أيلول 2014. (الأناضول)

ليبيا: شروط تعرقل مبادرة القروض السكنية

طرابلس ـ **أسامة علي**

في إطار مراحل تنفيذ مبادرة صرف القروض السكنية للشباب التي أطلقتها حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة في فبراير/ شباط 2022، وباشرت تنفيذها العام الماضي، أعلنت الحكومة، مؤخراً، تنفيذ أولى مراحل المبادرة في بلديات براك الشاطئ والشويرف (جنوب)، وبدء تسليم صكوك الدفعات الأولى للمستفيدين بعد استكمال بياناتهم، واعتماد اللجنة العليا المكلفة تنفيذ المبادرة قوائمهم. ونهاية مايو/ أيار الماضي، نفذت الحكومة المرحلة الأولى من المبادرة في بلديتي غدامس ودرج (غرب)، وبدأت تسليم صكوك الدفعة الأولى ضمن القائمة المعتمدة لمستحقيها. وضمن إعلاناتها المتتالية منذ مطلع العام الحالي، سلّمت اللجنة المسؤولة عن تنفيذ مبادرة إسكان الشباب صكوك الدفعات الأولى في مصراتة وسيناون وترهونة ونالوت والحرابة وكاباو ووازن وأجدابيا والقريات.

وفي إبريل/ نيسان الماضي، قالت الحكومة إن 3937 مستفيداً استوفوا شروط الحصول على القروض من أصل 25 ألفاً ضمن المرحلة الأولى، لكن الباحثة والناشطة الاجتماعية عفاف العجيلي، تعتبر أن الإجراءات التي تطلبها السلطات أحد أسباب عرقلة المشروع، ومنها ضرورة توفير قطعة أرض يملكها المتقدم للحصول على القرض، وهو ما لا يملكه الكثير من الشباب وأفراد في أسر محتاجة يقطنون في المدن والمناطق الكبرى.

وتلفت العجيلي، لـ«العربي الجديد»، إلى أن قوائم المرحلة الأولى تركزت في الأرياف والمناطق النائية، حيث تتوفر الأراضي المفتوحة التي استطاع شبان وأفراد أسر محتاجة تقديمها ضمن شروط الحصول على قروض. لكنها تتحدث أيضاً عن نواقص كثيرة في المبادرة رغم أنها أشادت بها باعتبارها خطوة تعزز مبادرات دعم الاستقرار المجتمعي. وتقول: «لم تتضمن المبادرة دعم شبان قطعوا مراحل في بناء مساكنهم قبل أن يواجهوا عراقيل شحّ المداخيل المالية، كما لم تمنح أولويات لدعم الأسر ذات الاحتياج الشديد للسكن قبل أن تنظر في دعم الشباب لبناء أسر جديدة».

وتتحدث العجيلي عن وجود مبادرة حكومية أخرى لدعم الزواج، وتعتبر أن دمج الإقراض في المبادرتين أكثر نجاحاً ويساهم في الحصول على نتائج أكثر واقعية. وتقول: «أفضت مبادرة الزواج إلى نتائج عكسية فهناك ثغرات كبيرة استغلها بعض الشباب، مثل عقد قران جرى فسخه بعد الحصول على القرض، ما جعل معدلات الطلاق ترتفع بشكل كبير». وتساءلت عن الضمانات التي يمكن أن توفرها الحكومة لمنع تكرار استغلال مستفيدين مبادرات القروض السكنية. وفي وقت تعتبر فيه العجيلي أن تأخر انتهاء المرحلة الأولى من المبادرة يتعلق باكتشاف السلطات العديد من الفراغات والثغرات التي يجب سدها قبل المضي في تنفيذها، تطالب بضرورة أن تركز الحكومة على المناطق المتضررة من الحروب وحالات النزوح كي تصبح المبادرة من بين وسائل تعزيز الاستقرار ودعم مظاهر عودة الحياة. لكن عبد الباسط الحصادي الذي نزح من درنة (شرق) بعدما تضرر منزله بسيول العاصفة دانيال العام الماضي، يعتبر أن الانقسام الحكومي الحادّ في البلاد من بين العراقيل التي منعت أسراً كثيرة محتاجة وشباناً من الإفادة من المبادرة.

ويتحدث لـ«العربي الجديد» عن أحقية أهل درنة والمناطق المتضررة من سيول العاصفة دانيال الذين فقدوا منازلهم في الإفادة من القروض، ويسأل: «هل تسمح بذلك الحكومة المنافسة في الشرق؟». يضيف: «تتولى الأجهزة في حكومة الشرق إعمار وبناء منازل المتضررين في درنة، لكن ماذا عن سكان المناطق الأخرى التي جرفتها السيول أو هدمت بعضها، وبعضهم أصلحوا منازلهم من أموالهم وجهدهم الخاص». ورغم وجود أسماء مناطق في شرق ليبيا ضمن قوائم مبادرة الإسكان الشبابي والأسر المحتاجة التي أعلنتها حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس لم تعلن صرف صكوك لمستفيدين في هذه المناطق. أعلنتها حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس لم تعلن صرف صكوك لمستفيدين في هذه المناطق.

25 ألف مستفيد

أعلن رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية عبد الحميد الدبيبة في فبراير/شباط 2023، بدء منح القروض السكنية لآلاف من الشباب والأسر المحتاجة. وأوضح أن المرحلة الأولى من المبادرة ستشمل 25 ألف مستفيد من إجمالي 500 ألف قدموا طلبات للحصول على قروض ستوزع عليهم على عدة مراحل، لم يكشف عن مواقيتها.

تحقيق

تعطيش غزة

تكرار أوامر الإخلاء يفاقم أزمة المياه

يعيش أكثر من مليون شخص في وسط قطاع غزة أزمة مياه متفاقمة، تضاف إلى أزمة نقص الغذاء، وهم يواجهون سياسة التعطيش الإسرائيلية بعد أن اخرج القصف العديد من الآبار عن الخدمة

غزة ـ **امجد ياغي**

فاجا جيش الاحتلال الإسرائيلي سكان مدينة دير البلح وأجزاء من مدينة خانيونس بقرار إخلاء جديد، صباح السبت الماضي، لكن هذه المرة شمل القرار مناطق هُجّر إليها أكثر من 200 ألف فلسطيني، ممن يركزون على الإقامة بالقرب من محطات وآبار المياه التي تجعلهم صامدين في مواجهة التهجير.

وأعلنت بلدية دير البلح التي تعمل بطاقة محدودة في ظل نقص المعدات والوقود، خروج عدد كبير من آبار المياه عن الخدمة نتيجة إخلاء المنطقة الشرقية ومناطق قريبة من وسط المدينة، ومن بينها آبار القسطل القريبة من أبراج القسطل، وآبار في مناطق المعني، والمنتزه، والصناعية، والمزرعة، وآبار ساحل رقم 4 و5، وبئر 21K، إضافة إلى خزان البركة، وخزان القسطل.

ويعتبر خزان البركة على حدود منطقة الإخلاء، كما أوضحت البلدية، ما اضطرها إلى إغلاق البئر حتى لا يتجمع الناس بالقرب منه، فيتعرضوا للقصف أو الاستهداف، وبذلك تفقد المنطقة الغربية من المدينة مصادر التغذية بالماء، كذلك فإن عدداً من تلك الآبار يعمل من خلال تزويد برنامج الأغذية العالمي أو وكالة «أونروا» ومنظمات أخرى لها بالوقود الذي يدخل من معبر كرم أبو سالم.

يقول رئيس لجنة الطوارئ في بلدية دير البلح، إسماعيل صرصور، لـ«العربي الجديد»، إن «أوامر الإخلاء الإسرائيلية الأخيرة تسببت في إخراج عشر آبار من أصل 19 عن الخدمة، وأصبح الوصول إلى ثلاث آبار خطراً، والآبار الثلاث تقع غربي شارع صلاح الدين في المنطقة التي كانت تصنف آمنة، وكانت ضمن المصادر الرئيسية لتزويد محافظات الجنوب بالمياه، وبذلك أصبحت ستّ آبار فقط تعمل، وبطاقة محدودة».

يضيف صرصور: «نقل المياه من هذه الآبار كان يغذي مدينتي خانيونس ودير البلح، وأصبح نحو مليون مهجّر موزعين على نحو 200 مركز إيواء في دير البلح من دون مصادر مائية، فالمنطقة تعد الأكبر اكتظاظاً بالسكان على مستوى العالم مقارنة بمساحتها الصغيرة التي لا تتجاوز 14 ألف كيلومتر، وبعد قرار إخلاء المناطق الشرقية أصبحت مساحة ما يسمى المنطقة الآمنة لا تتجاوز 9 آلاف كيلومتر».

يتابع: «عطل الاحتلال آبار المياه، وهو يعرف تماماً أنها وسيلة التغذية الوحيدة للناس الموجودين بالمنطقة في محيط مستشفى شهداء الأقصى ومناطق وسط مدينة دير البلح. الآبار التي أخرجت عن الخدمة كانت تنتج ملايين اللترات يومياً، وتزود سكان المنطقة والمهجّرين، وكذا المستشفى وبقية مراكز الخدمات بالمياه، وقد سبق للاحتلال تدمير سبع آبار في مدينة دير البلح عبر القصف المباشر، وهو بذلك يتعمد حشر مئات الآلاف في منطقة ضيقة عبر تدمير كل مقومات الحياة، وعلى رأسها مصادر المياه. هناك تكدس مخيف للمهجّرين، وهذا ينتج أمراضاً وينشر الأوبئة، وتتفاقم المخاطر في ظل نقص المياه». ويعتمد سكان قطاع غزة في تدبير المياه على أكثر من 700 بئر منتشرة في محافظات القطاع الخمس، ودمر الاحتلال قرابة 200 منها مباشرة، وألحق بنحو 200 بئر أخرى أضراراً بالغة، وعدد آخر من الآبار لا يمكن الوصول إليها في ظل وجودها ضمن المناطق التي تقرر إخلاؤها، وبعض الآبار لا يعرف مصيرها، ومنها تلك الموجودة في المنطقة العازلة الحدودية على طول الشريط الشرقي الفاصل مع الاحتلال الإسرائيلي.

وبعد انتهاء العملية العسكرية التي استغرقت نحو شهرين ونصف على مدينة خانيونس، في إبريل/نيسان الماضي، بدأت وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» تتلقى كميات محدودة من الوقود من أجل تشغيل آبار المياه في المحافظة الجنوبية، وكمية محدودة للمحافظة الشمالية، لكن بعد العملية العسكرية على مدينة رفح، أصبح سكان القطاع تحت رحمة كميات الوقود التي يسمح الاحتلال بتزويده للمنظمات الدولية، والتي يخصص جزء منها لتشغيل الآبار.

يعمل المهندس البيئي محمد أبو العطا في قطاع توزيع المياه ببلدية خانيونس، وهو متخصص في الإشراف على محطات المياه تحت خطة الطوارئ والتواصل مع المنظمات الدولية، ويقول: «سبق أن طلب الاحتلال إخلاء مناطق في مدينة خانيونس تضم أكبر ثلاث آبار في المدينة، إحداها تغذي منطقة مدينة أصداء والأراضي الزراعية المحيطة بها، والأخرى في المنطقة الغربية الشمالية، والثالثة تغذي المنطقة الشرقية التي كان فيها ما لا يقل عن 30 بئر مياه، دمر الاحتلال نصفها بالقصف المباشر».

ويوضح أبو العطا لـ«العربي الجديد»: «كان وصول أهالي غزة خلال الأسابيع الأخيرة للمياه شديد المحدودية، وارواحت عدم القدرة على الوصول إلى الآبار، فضلاً عن الاكتظاظ، وهذا الأمر قائم حالياً في مناطق مثل المواصي ومناطق غربي مدينة دير البلح، وقد كان المهجّرون يتركزون في مدينة دير البلح بوسط القطاع لاعتقادهم أنها ستكون ملاذ التهجير الأخير، وبعدها ينتهي العدوان. لكن الاحتلال يتعمد ملاحقة المهجّرين في كل المناطق. المشكلة أن المنظمات الدولية كانت تركز عملها في بداية العدوان على مدينة خانيونس، ثم انتقلت إلى مدينة رفح، وبعدها عادت إلى خانيونس ودير البلح، والآن جميع المناطق تحت طائلة الخطر، وليس من السهل نقل الخدمات، وعمل المؤسسات يحتاج إلى مقومات كبيرة لتنظيم الخدمات، مثل المياه والرعاية الصحية».

ما يزيد قلق المواطنين في غزة أنهم سيحتاجون إلى ساعات أطول من الوقوف في طوابير الحصول على المياه مع خروج مزيد من الآبار عن الخدمة، وبعد قرارات الإخلاء الأخيرة، بات البعض يحتاجون إلى ساعتين أو ثلاث ساعات من المشي للوصول إلى أماكن التوزيع، وفي بعض المناطق تصل المدة إلى أربعة ساعات في ظل وجود ثلاث آبار عاملة فقط في المنطقة الغربية لمدينة دير البلح.

في اليوم الأول بعد أوامر الإخلاء، اضطر المهجّرون إلى قطع مسافات كبيرة مشياً على الأقدام للوصول إلى منطقة تقع بين دير البلح وغربيّ خانيونس بالقرب من المنطقة الأثرية المعروفة باسم «تل الرقيش»، لكن بعضهم تاهوا خلال محاولة الوصول إلى منطقة توزيع المياه.

وتتفاقم معاناة المهجّرين المتكررة في ظل انعدام وجود نقاط لتوزيع المياه، إذ عندما ينتقل المهجّر من منطقة إلى أخرى يكون تركيزه منصباً على إيجاد نقطة توزيع المياه الجديدة، لكن تلك النقاط لا تكفي عادة لاستيعاب حاجة المهجّرين الجدد، وعليه يقرر بعضهم البحث عن بدائل، لكنها غالباً ما تكون صعبة، ما يزيد من المشاكل بين المصطفين في الطوابير والقائمين على توزيع المياه.

حمل خالد موسى عدداً من زجاجات المياه إلى منطقة شبه صحراوية هُجّرت إليها أسرته، وخلال رحلة العودة اضطر من شدة العطش إلى شرب بعضها، وفي صباح اليوم التالي بدأ البحث عن مصدر جديد للمياه. يقول لـ«العربي الجديد»: «ما يحصل معنا أصبح يفوق مقدرتنا، وكثيرون أصبحوا يتمنون الموت على مواصلة الحياة بهذه الطريقة، فالعطش يقتلنا تحت أشعة الشمس الحارقة، ونهجّر بصفة متكررة مشياً، إذ لا نملك مالاً ندفعه لأي وسيلة نقل، والتواجد في منطقة صحراوية، والمبيت في العراء شديد الخطورة، وفي كل صباح نبحث عن زجاجة مياه للشرب».

هُجّر محمد المغربي إلى وسط القطاع عقب تدمير منزله في مدينة رفح، وقد تنقل خلال الأسابيع الأخيرة بين ثلاث مناطق ضمن مناطق الإخلاء الجديدة، وهو يشعر بعطش دائم، ولا يتاح له سوى شرب كمية قليلة من المياه حتى يوفر البقية لأطفاله. يقول لـ«العربي الجديد»: «بعد أن كنا في مدينة رفح نقدم المياه للمهجرين، أصبحنا من بين المهجرين الذين لا يجدون المياه. لا آبار، وكثيراً ما أنظر إلى مياه البحر، وأتمنى لو أنها صالحة للشرب، ثم أتذكر أنّ من الجيد أنها صالحة للاستحمام».

طابور مياه طويل في دير البلح (عبد الرحيم الخطيب/ الأناضول)

يعتمد سكان قطاع غزة في تدبير المياه على أكثر من 700 بئر

أصبحت مساحة ما يُسمى المنطقة الآمنة لا تتجاوز 9 آلاف كيلومتر

200
عدد الآبار التي دمرها قصف الاحتلال في غزة، كذلك الحق بنحو 200 بئر أخرى أضراراً بالغة.

رعب جدار الصوت في لبنان... إرشادات للتعامل مع الأطفال

يتطلب التعامل مع الاطفال في وقت الأزمات والحروب وعياً ومسؤولية من الاهل لمحاولة تهدئتهم وتفسير الامور لهم بوضوح وسلاسة

بيروت ـ **صفاء عيّاد**

يعيش أطفال جنوب لبنان تحت وطأة الغارات والطيران الحربي وكسر جدار الصوت الذي يرعب الكبار والصغار.

تقول نسرين حمدان من بلد كفرا الجنوبية (قضاء صور)، عن رد فعل طفلتها الوحيدة لين (6 سنوات): «عند كسر جدار الصوت ترتعب طفلتي، وأشعر أنها ستفقد وعيها من الخوف. في البداية كنت أتحايل عليها بالقول إن الصوت ناجم عن إطلاق مفرقعات نارية، لكن مع تزايد وتيرة الخروقات يومياً وتكرار الغارات بدأت أحدثها بوضوح عما يجري».

اختارت حمدان رواية بسيطة، إذ قالت لابنتها إن إسرائيل التي تسلب أرض فلسطين، تحاول إخافتنا بالأصوات القوية لأننا نواجه العدو ونحاول حماية أرضنا، وإن الصوت ناجم عن كون الطائرة الحربية تنخفض كثيراً لترمي بالونات تنفجر في السماء وتحدث أصواتاً قوية لإخافتنا. حال نسرين مشابه لحال العديد من الأمهات في جنوب لبنان، وحتى في العاصمة بيروت التي تشهد مؤخراً خروقات متكررة. تقول ريم شعبان، وهي أم لطفلين: «لقد ثقلت الرعب إلى أطفالي بسبب صراخي كلما حدث كسر لجدار الصوت، وإن كانوا في غرفة أخرى في المنزل وليسوا بالقرب مني، أهرع لاحتضانهم، وأبدو مرعوبة أكثر منهم». ولا تملك العديد من الأمهات إجابة واضحة يقدمونها لأطفالهم حول جدار الصوت. من بين هؤلاء رنا نصر الدين، وهي أم لطفلتين، تقول لـ«العربي الجديد»: «رغم خوفي الشديد من الحرب، إلا أنني أحاول عدم نقل القلق والخوف إلى أطفالي، وعندما سألت ابنتي الكبيرة عن الأصوات، قلت لها إنها لإطلاق مفرقعات احتفالية، وأعتمد معهما فكرة التصفيق عند حدوث كسر لجدار الصوت».

وتشرح المتخصصة في العلاج النفسي للأطفال والمراهقين في المركز الطبي بالجامعة الأميركية في بيروت، فاطمة فرحات، لـ«العربي الجديد»، أنه من «المهم الوضوح والصدق في التعاطي مع الأطفال. البعض قد يقول لطفله إن هذا صوت مفرقعات أو ألعاب نارية، وهذا غير مفيد، خاصة إذا تكرر الأمر، فعادة ما يستمد الأطفال ثقتهم من الأهل، ويجب عدم المساس بهذا. يمكننا أن نفسر بشكل مبسط للأطفال أن العدو الإسرائيلي يسعى لإثارة الخوف، ولذا تتحرك طائراته بسرعة كبيرة، ما يسبب هذا الصوت القوي، وأن هذا مجرد صوت، وليس انفجاراً». تضيف فرحات: «مشاعر الخوف والقلق والتوتر ليست مؤثرة فقط على الأطفال بل على الكبار أيضاً، وهي مشاعر فُبرة، ومن الضروري أن نتفهم شعور الطفل، وأن نعطيه فرصة للتعبير، ونقول له إنه من الطبيعي أن يخاف، وتختلف طرق الاحتضان النفسي للأطفال، فالأولاد تحت سن السابعة سنوات يحتاجون إلى تلامس جسدي لكي يهدؤوا من روعهم، وقد يكون مؤذياً أن نفسر لهم ما يحصل في فلسطين أو لبنان. أما الأطفال الأكبر فيحتاجون إلى الإجابة عن تساؤلات أكبر وأعمق، ومن الضروري أن لا نوهم الأطفال بأمان غير حقيقي».

تتابع: «من ضمن الإرشادات التي يجب على الأهل القيام بها لطمأنة الأطفال ضرورة أن يشعر الطفل بالأمان، فيجب احتضان الأطفال في أعقاب أي حدث مخيف أو مزعج، وعلى الأهل ضرورة التصرّف بهدوء، إذ يتطلع الأطفال إلى الكبار من أجل الاطمئنان بعد وقوع الأحداث المؤلمة، ويجب عدم مناقشة مخاوفهم مع الأطفال، ويجب أن ينتبهوا إلى نبرة صوتهم بالقرب من الأطفال الذين يتأثرون بالقلق. بينما تفرض الحرب فوضى وتغييراً، على الأهل ضرورة المحافظة على روتين أطفالهم المعتاد، كأوقات وجبات الطعام وأوقات النوم، إذ يُطمئن الروتين الأطفال بأن الحياة ستكون بخير، وفي حال كان الأهل بلا مأوى أو تم تغيير مكان سكنهم، فيمكن الالتزام بالقواعد العائلية التي كانت قائمة في المنزل». وتشير فرحات إلى أن «الإلهاء جيد للطفل، ويعطيه إحساساً بالحياة الطبيعية، ويمكن اللجوء إلى الرسم والتلوين، أو السباحة أو اللعب بالرمل وغيرها. من المهم الحدّ من تعرض الأطفال للتغطيات الإخبارية، وأن يكون الأهل مستمعين جيداً لأطفالهم، فيجب عدم إعطائهم محاضرات عن الأحداث، دع الأطفال يعرفوا أنه يمكنهم إخبارك بما يشعرون به في أي وقت، ويجب إظهار التفهم لمشاعرهم، كما يمكن استخدام تمارين الاسترخاء والتنفس، فالتنفس العميق يساعد في التهدئة».

وتوضح: «أكثر ما يحتاج إليه الأطفال في الحروب والأزمات هو شخص يثقون به للاستماع إلى أسئلتهم، وقبول مشاعرهم، ويتمتع الأطفال بمرونة نفسية عالية، فليس كل طفل يشهد حروباً شديدة سيصاب باضطرابات أو أزمات». وتحضر فرحات لقاءات خاصة بالأهالي في جنوب لبنان، لمساعدتهم في كيفية التعامل مع القلق، وكيفية الإجابة عن أسئلة الأطفال، وكيفية التعامل مع صحتهم النفسية في ظل الحرب.

اللعب يجنب الأطفال الخوف والقلق خلال الأزمات (حسين بيضون)

الخوف والتوتر طبيعيان في أوقات الحرب (حسين بيضون)

ألمانيا: 500 اعتداء على لاجئين في النصف الأول من 2024

تشير تحليلات عدة إلى أن تعنيف وترهيب اللاجئين يلحق الضرر بالمانيا، وأن معظم الهجمات مسؤول عنها اليمين المتطرف الذي يزعم قادته أنهم يريدون حماية البلد، لكنهم يستخدمون العنف للقيام بذلك

برلين ـ **شادي عاكوم**

أفادت الحكومة الألمانية بأن الشرطة سجلت خلال النصف الأول من العام الحالي أكثر من 500 هجوم على لاجئين وطالبي لجوء في أنحاء البلاد، من بينها 286 هجوماً في الربع الثاني من العام، وأظهرت النتائج التي توصل إليها المحققون أن معظم الجرائم مدفوعة بسياسات يمينية متطرفة، ما يمثل مشكلة كبيرة.

جاء الإحصاء الحكومي رداً على طلب إحاطة من كتلة حزب اليسار في البرلمان حول العنف ضد طالبي اللجوء، وأبرز أن نحو 456 اعتداء ارتكبها منتمون إلى اليمين المتطرف، وأن أكثريتها اعتداءات لفظية، إضافة إلى بعض الأذى الجسدي والتحريض والكراهية والعنصرية. ونقلت صحيفة «نويه أوسنبروكر تسايتونغ» عن مصادر في الشرطة أنه أصيب 46 شخصاً من بينهم 6 أطفال خارج مراكز إيواء اللاجئين، فيما وقع 69 هجوماً على أماكن إقامة لاجئين، وأن الجرائم وقع معظمها في ولايتي ساكسونيا وتورينغن، بواقع 41 و35 على التوالي، و31 في بافاريا، و30 في ساكسونيا السفلى، و29 في براندنبورغ.

يأتي ذلك في ظل دعوات إلى زيادة عمليات الترحيل، حتى أن أعضاء في الحكومة يلقون باللوم على اللاجئين في المشاكل الاجتماعية، ووصل الأمر ببعضهم إلى وصفهم بـ«الغزاة».

في السياق، ألقت النائبة في البرلمان المنتمية إلى حزب اليسار، كلارا بونفر، باللوم على المسؤولين السياسيين، مؤكدة أن «العنصريين يشعرون بالقدرة على مطاردة وترهيب اللاجئين، ومن المعروف أن هناك علاقة وثيقة بين الشعارات العنصرية التي يصدرها السياسيون، وتلك التعبئة العنصرية في الشوارع، خصوصاً من السياسيين الشعبويين اليمينيين، وكذا الإعلان عن عمليات ترحيل على نطاق واسع في ولاية برلين، أنغو سيبرت، أنه ينبغي التعامل بصرامة مع العنف الذي يحض على الكراهية، وأن اللجنة تراقب العلاقة بين العنف عبر الإنترنت وفي الأماكن العامة، معرباً عن اعتقاده بأن «هناك إمكانية لتوقع انخفاض سريع في معدلات العنف التي تتزايد خلال الأزمات»، في إشارة إلى أن الحرب في غزة والمظاهرات المؤيدة للشعب الفلسطيني استفزتا اليمين الشعبوي المتطرف الناقم على الأجانب واللاجئين.

من جانبه، اعتبر اللاجئ سليمان، المقيم في ألمانيا منذ عام 2016، أن معاملة الموظفين في إدارات الدولة تبدلت خلال الفترة الماضية، إذ تراجع الاهتمام، وزادت أوقات الانتظار لإنجاز أو متابعة أي طلب يخص الحاصلين على حق اللجوء. وهو يعزو ذلك إلى موجات التشويه التي يمارسها اليمين المتطرف، والضغينة ضد اللاجئين، وأنه يسمع بشكل متكرر كلاماً مسيئاً مثل وصفهم بـ«الغرباء»، فضلاً عن حملات التضليل التي تصف المهاجرين الملتحين بأنهم إرهابيون، والهدف عادة هو إثارة مخاوف الناس من تدفق اللاجئين، من دون تجاهل تصرفات بعض اللاجئين المسيئة.

ويقول اللاجئ صبحي: «يتعرض العديد من اللاجئين لمضايقات، وعادة ما يتجاوزونها، لكن في لحظات معينة يفقد الشخص السيطرة على أعصابه بسبب العنصرية المقيتة، أصبحنا متهمين بالاستفادة من أموال الرعاية الحكومية، بينما الحقيقة مغايرة تماماً، وأغلبية من وصلوا إلى ألمانيا خلال السنوات الماضية أخرطوا في سوق العمل، وكثيرون يتابعون دراساتهم المهنية بغية الحصول على شهادة تخولهم العمل، وبعضهم قاب قوسين من الحصول على الإجازة بعد أن تعلموا اللغة الألمانية».

يضيف: «هناك مجموعة من حملة الإجازات الجامعية الذين تطلّب منهم الأمر بعض التدريب كي يتم الاعتراف بهم في مجالات مثل الطب والصيدلة والرعاية الاجتماعية والبرمجة وغيرها، وبتنا نصادفهم عند زيارة مستشفى أو صيدلية، ناهيك عن مهنيين انخرطوا في شركات صناعية، وحققوا لأنفسهم ما حلموا به من الحصول على الجنسية، أو الاستحواذ على قرض سكني لتملك شقة. المواقف المناهضة للاجئين لا يمكن أن تنتهي، ومعظمها ذات دوافع سياسية من اليمين المتطرف، وحتى من بعض الأحزاب التقليدية لمغازلة جمهورها».

وأفاد المكتب الجنائي الفيدرالي، أخيراً، بأن عدد التهديدات «الإسلامية» في البلاد أخذ في الانخفاض. وذكرت شبكة التحرير الألمانية أنه لا يمكن بالإحباط وتغييب وجهات النظر، ولا بالمخاوف المزعومة، أو بحقيقة أن هناك مجرمين بين اللاجئين، تبرير مثل هذا النهج العنصري، وأنه من الواضح أن المجتمع لا يستفيد عندما تكون استجابة من يتولون زمام الأمور للمشاكل هي الإقصاء والبغضاء واحتقار الآخرين.

استفزت الحرب في غزة والتظاهرات المؤيدة لفلسطين اليمين المتطرف

يربط أعضاء في الحكومة الألمانية الأزمات بتزايد أعداد اللاجئين

تكررت الاعتداءات على مراكز إيواء اللاجئين الألمانية (أليون غالوب/ Getty)